

المركز الجامعي بلحاج بوشعيب
عين تموشنت
مخبر أسواق، تشغيل، تشريع ومحاكاة في الدول المغاربية

الملتقى الوطني الموسوم:
التوسع في التعليم وسوق العمل

المحور الرابع:
الوسائل والآليات المقترحة للربط بين سياسات التعليم والاحتياجات الفعلية لسوق العمل

عنوان المداخلة
موائمة خريجي التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل
"بعض التجارب الناجحة في التعليم العالي"

من إعداد:

أ.تواتي خديجة، أستاذة متعاقدة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم،

kadijl@yahoo.fr، 07 95 48 39 70

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الأهمية البالغة للمواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، فالتعليم العالي يواجه تحديات تجعل خرجي الجامعة على قدر غير كاف من التدريب والتكوين والاستعداد، مما يشكل عائق كبير أمام سرعة اندماجهم في سوق العمل وصعوبة الحصول على وظيفة.

وذلك من خلال التعرض إلى تجارب ناجحة في مجال التعليم العالي، من بينها التجربة اللبنانية والتجربة التركية، والتي يمكن تكييف مبادئها وأساليبها مع واقع مؤسسات التعليم العالي الجزائري، والاستفادة منها.

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي، سوق العمل، المؤسسات الاقتصادية، المواءمة.

Résumé

Cette étude vise à mettre en évidence l'importance de l'harmonisation entre les sorties de l'enseignement supérieur et les besoins du marché du travail. L'enseignement supérieur face à des défis qui font les diplômés universitaires sur une formation et préparation insuffisante, Qui est un grand obstacle à accélérer leur intégration dans le marché du travail et la difficulté de trouver un emploi.

A travers d'exposition à des expériences réussies dans le domaine de l'enseignement supérieur. Y compris l'expérience libanaise et l'expérience turque, qui peut adapter ses principes et ses méthodes à la réalité des établissements d'enseignement supérieur algérien, et profiter de ces expériences.

Mots clés : Enseignement supérieur, Marché du travail, Les institutions économiques, alignement.

عملية تنمية الاقتصاد في الجزائر تدفع إلى النظر في السياسة التعليمية من زاوية اقتصادية بحتة، وهل فعلا أن هذا التوجه الذي يربط الجامعة بسوق العمل أو يربطها بتنمية الاقتصاد عموما ممكن أو غير ممكن، فالتعليم العالي في الجزائر شهد تطورات كبيرة تمثلت في التوسع في إنشاء الجامعات وازدياد عدد الطلبة، وإقبال القطاع الخاص على الاستثمار في التعليم العالي، إضافة إلى ظهور أنماط جديدة للتعليم كالتعليم عن بعد، إلا أنه من الضروري أن يتواكب هذا التوسع الكمي في فرص التعليم العالي مع السعي إلى رفع مستوى التعليم في الجامعات حيث تصبح جودة التعليم في صلب رسالة الجامعات الجزائرية وتشكل أحد أهدافها الرئيسية، خاصة مع التحولات الدولية في أنماط التعليم الجامعي التي تحدد معايير للتعليم في كل من المناهج ونوعية التدريس وكفاءة الأساتذة ونوعية الحياة للطلبة والتنظيم الإداري، وأصبح على الجامعة الجزائرية أن تدرك أهمية إعداد خريجين بمستويات عالية من الكفاءات والمعارف والمهارات.

وبفعل المستجدات الكثيرة التي أصبحت تفرض نفسها في مقدمتها التزايد المطرد لطلبة الجامعات في الجزائر، والذي انتقل من بضعة مئات سنة 1962 إلى أكثر من مليون طالب حاليا، والإنسداد الواضح لمنافذ العمل الكلاسيكي نتيجة ظهور وظائف ومهن جديدة تفرضها متطلبات القطاع الاقتصادي الحديث، لا يمكن للجامعة في شكلها الحالي أن تؤمنها إلا إذا جددت آلياتها وبرامجها، واعتمدت على المعارف والمهارات النوعية والتقنية المطابقة لسوق العمل، ومعنى هذا أن الجامعة الجزائرية حتى وإن كانت خلال فترات طويلة نسبيا قد لعبت دورها الكامل على مستوى التكوين، إلا أن أهدافها الأصلية أصبحت اليوم تواجه صعوبات وتحديات كبيرة نتيجة تواضع أنظمة تكوينها من جهة، وأزمة بطالة خريجها وعدم كفاءتهم العالية من جهة أخرى، مما يفرض عليها رفع مستوى التعليم فيها بإتباع أنظمة الجودة والحرص على تطبيقها، فالاتجاهات الكبرى للقطاع الاقتصادي في الجزائر تتطلب نظام تعليمي قائم على ضمان جودة كل الجوانب البيداغوجية والهياكل والتنظيم والتخصصات والمناهج وكيفية سير منظومة التعليم العالي، بهدف جعله أكثر نجاعة من أجل إعداد كفاءات ومهارات بمستويات تتناسب ومتطلبات الاقتصاد بكافة مؤسساته.

وانطلاقا من العرض السابق وعلى ضوء ما تقدم يمكن طرح السؤال حول كيف يمكن الاستفادة من تجارب بعض

الدول التي نجحت في الموازنة بين التعليم العالي واحتياجات سوق العمل؟

ومحاولة للإجابة عن هذا السؤال تم التطرق إلى النقاط التالية:

1-الاطار النظري للتعليم العالي وسوق العمل؛

2-العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل؛

3-تجارب ناجحة في الموازنة بين التعليم العالي وسوق العمل.

1-الاطار النظري للتعليم العالي وسوق العمل

تأتي الأهمية البالغة التي تكتسبها مؤسسات التعليم العالي، من كونها تلعب دور أساسي في الحياة الاقتصادية، فالعنصر البشري المؤهل ذو الكفاءة العالية المتخرج من مؤسسات التعليم العالي هو نفسه المحرك الرئيسي للمؤسسة الاقتصادية، لذلك من الضروري أن يتمتع خريجي الجامعات بمؤهلات مناسبة وملبية لاحتياجات سوق العمل.

1.1-التعليم العالي

يمثل التعليم العالي برامج الدراسة أو التدريب على البحوث على المستوى بعد الثانوي، التي توفرها الجامعات أو المنظمات التعليمية الأخرى المعترف بها بصفتها منظمات للتعليم العالي من قبل السلطات المختصة في الدولة، ومنه فإن التعليم العالي هو التعليم الذي توفره كلية أو جامعة أو غيرها من المنظمات الأكاديمية التي تمنح الدرجات العلمية كالليسانس والماجستير والدكتوراه والدبلومات العالية، ويشمل التعليم العالي أيضا الأنشطة العلمية التي تقوم بها الجامعات¹.

2.1-التحديات التي تواجه التعليم العالي

تتمثل التحديات التي تواجه التعليم العالي العربي في ظل متغيرات الألفية الثالثة، من ثورة المعلومات والاتصال والعولمة، في ما يلي²:

-انحسار دور الحكومات في دعم الجامعات الرسمية وعدم قدرتها على زيادة الرسوم الجامعية لأسباب اقتصادية واجتماعية؛

-تنوع أنماط التعليم العالي وظهور أنواع جديدة من الجامعات مثل الجامعات المفتوحة والتعليم عن بعد، والجامعات الافتراضية التي تكون تكلفتها أقل من الجامعات التقليدية؛

-احتمال حدوث عدم توازن بين التخصصات العلمية والتخصصات الاساسية والانسانية؛

-قيام القطاع الخاص بالاستثمار في التعليم العالي ودخوله كمنافس للقطاع العام للتعليم العالي وعلى اسس تجارية ربحية؛

-غياب وتراجع دور الحكومات في صياغة الاستراتيجيات ووضع الأهداف للحفاظ على الهوية الوطنية؛

-البطالة المتزايدة في أعداد الخريجين وعدم مطابقة المخرجات مع احتياجات سوق العمل وخطط التنمية؛

¹ مصطفى حسين باهي، ناهد خيري فياض، "اتجاهات التعليم العالي في ضوء الجودة الشاملة"، الطبعة الأولى، مكتبة أنجلو المصرية، القاهرة، 2009، ص. 15.
² مختار عيواج، زهية بوديار، "التكامل بين مخرجات نظام LMD ومتطلبات سوق العمل في الجزائر"، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي الثالث حول تكامل مخرجات التعليم العالي مع سوق العمل في القطاع العام والخاص، يوم 1 ماي 2014، عمان 28، الأردن، ص. 81.

- اتسام التعليم العالي بالتقليدية والتقليد، إذ أن وظيفته كانت تنحصر على تقديم المعرفة والتركيز على التخصصات في الأقسام النظرية، وتدني مستوى البحث العلمي، وعدم توفر الدعم الكافي؛

- عدم توافر أو نقص في أعداد أعضاء هيئة التدريس المؤهلين في كثير من التخصصات؛

- عدم ملائمة أو ضعف مدخلات التعليم العالي من التعليم الثانوي من حيث طرق التدريس والتفكير والتحليل؛

- محتوى البرامج الدراسية والمناهج المطروحة في الجامعات لا تتبع من حاجات الاقتصاد ومؤسساته، ولا تواكب التغيرات التكنولوجية والمعرفية.

أما أهم تحديات التعليم العالي في الجزائر على وجه الخصوص فتتمثل في³:

- نمطية التعليم المبنية على التلقين بحيث لا تفتح المجال للإبداع والابتكار الفردي، وان وجد هذا فإنه من يبقى محاولات فردية وليست سياسة تعليمية؛

- التكوين الكمي على حساب التكوين النوعي، وتغير منظومة القيم المجتمعية بحيث لم يبقى للتعليم نفس المكانة المرموقة التي كان يحظى بها في السابق؛

- هجرة الكفاءات وعدم بقاءها في الداخل للمساهمة في التأطير وتكوين وتنمية البلاد؛

- البحوث المنجزو هي بحوث من أجل نيل الشهادات وليست بحوث تنجز بهدف التطبيق العملي، مما أدى إلى الحد من فعالية البحث العملي وعدم مساهمته في تفعيل العملية التنموية.

3.1- سوق العمل

سوق العمل يمثل المنطقة الجغرافية سواء كانت اقليم، مدينة أو مدينة، تتوفر والتي تتوفر فيها موارد بشرية تشكل قوة عمل قادرة وجاهزة للعمل وراغبة فيه في كافة الأوقات، ويكون بإمكان المنظمات توفير حاجتها منها، وسوق العمل كأي سوق آخر يتكون من متغيرين اثنين هما العرض والطلب، والطلب يمثل حاجة المنظمة من الموارد البشرية على اختلاف أنواعها وتخصصاتها ومستوياتها التعليمية ومهاراتها المكتسبة، أما العرض فيمثل عدد العاملين الراغبين في عرض خدماتهم من العمل لقاء أجر معين⁴.

³ سميرة بغداد، زهية عبا، "ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات"، مجلة الباحث، العدد 11، 2012، الجزائر، ص. 81.

⁴ كاهي مبروك، "مخرجات التعليم العالي في الجزائر وتحديات سوق العمل دراسة ميدانية لخريجي جامعة قاصدي مرياح ورقلة"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص إدارة الموارد البشرية، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص.ص. 45، 47، 50.

4.1-التحديات التي تواجه سوق العمل

- السرعة في تغيرات البيئة الدولية دعا إلى بروز القلق من ظاهرة النمو من دون فرص العمل، ومن هذه التغيرات⁵:
- التطور السريع في مجال العلوم والتكنولوجيا، وعلى الأخص التقنيات الحديثة للمعلومات، وما يسببه ذلك من آثار على المهن، نوعا وتوصيفا ومحتوى وتنظيما، وعلى أنماط التكوين المؤهل لها؛
 - توجهات التصحيح الهيكلي والخصخصة، وما يفترض من علاقة بينها وبين مسائل سوق العمل كالبطالة، حيث يمكن أن تكون هذه العلاقة ايجابية من خلال خلق فرص جديدة للعمل، أو سلبية بالتسريح المتواصل للعمال؛
 - الاتجاه نحو العولمة وتحرير التجارة الخارجية والترتيبات المرافقة، والتي شملت أنشطة عديدة بما يترك آثار على سوق العمل المحلي سواء من حيث تركيبه المهني، أو من حيث شروط المنافسة والانتاجية والتكوين وكسب أو خسارة فرص العمل، وخصوصا في قطاعات كالزراعة والخدمات.
- أما سوق العمل في الجزائر فيتميز بجموعة من الخصائص، والتي وضعت أمامه جملة من التحديات التي تبلورت أكثر مع الانفتاح على العالم الخارجي ودخول اقتصاد السوق، ومن أهم تلك التحديات⁶:
- عدم استقرار العمل، فمن مجمل تركيبة العمال المستغلون يوجد جزء معتبر من العمال المؤقتين في اطار العمل المأجور بمبادرة محلية واشغال المنفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة، وجزء آخر في اطار عقود ما قبل التشغيل، وجزء يشتغل في عمل عائلي والذي غالبا ما يكون موسمي؛
 - بطالة الشباب، فمعدل البطالة أكبر في عنصر الشباب ذوي الفئات العمرية من 15 إلى 29 سنة؛
 - ضعف المستوى التعليمي للبطالين، البطالين ذوي مستوى يساوي أو أقل من تعليم المتوسط يجعل مدة البحث عن العمل تطول مقارنة بذوي التعليم العالي، حتى وان شهد عدد البطالين من جملة الشهادات العليا ارتفاعا هو الآخر؛
 - تنامي العمل غير الرسمي، ورغم أن القطاع غير الرسمي يساهم في خلق مناصب العمل وتقليص معدلات البطالة لكن عدم خضوعه للقوانين السائدة يفوت على الدولة مداخل كبيرة؛
 - تطور معدل النشاط لدى الإناث، وهو ما يعكس بداية اندماج هذه الفئة في سوق العمل خصوصا مع ارتفاع مستواها التعليمي، وهذا يوسع حجم العرض الموجه إلى سوق العمل.

⁵ بلكوم، "علاقة التعليم والتكوين المهني بسوق العمل"، ص. 63، 15-03-2015، رابط التحميل:

<http://www.univ-tlemcen.dz/these/belkoum.pdf>

⁶ نفس المرجع أعلاه، ص.ص. 143-144.

2-العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل

عدم مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل، الظاهرة في تدني ومحدودية مستوى المهارات والقدرات التي يجوز عليها خريجي التعليم العالي لةالتي لا تلبي احتياجات سوق العمل، يرجع إلى عدم توفر الامكانيات المالية لدى المؤسسات او محدوديتها، والتي من شأنها أن تساعد مؤسسات التعليم العالي على تنفيذ برامج تدريبية للخريجين سواء أثناء دراستهم الجامعية أو بعد تخرجهم منها..

1.2-أسباب عدم المواءمة بين التعليم العالي وسوق العمل

ويمكن التمييز بين أسباب متعلقة بطبيعة التعليم العالي، وأخرى متعلقة بطبيعة سوق العمل

1.1.2-أسباب متعلقة بالتعليم العالي

من أهم الأسباب التي أدت إلى اتساع الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات واحتياجات سوق العمل ما

يلي⁷:

- التوسع السريع وغير المخطط في التعليم العالي؛
- اعتماد التعليم العالي على أساليب غير دقيقة في اختيار مدخلات من الطلبة وعلى اساليب تقليدية في التدريس والتدريب والتقييم؛
- عدم اعتماد مخططي التعليم العالي على رؤية واضحة للاحتياجات المستقبلية لسوق العمل من القوى البشرية؛
- ضعف برامج التوجيه والارشاد الأكاديمي والمهني في التعليم العالي؛
- التوجه العام بسلك التعليم الأكاديمي والعزوف عن التوجيه نحو التعليم المهني، حيث يظهر الترهل في أعداد من يخوضون في التعليم الأكاديمي؛
- فشل أو سوء سياسة التخطيط والبرمجة المركزية في توزيع أعداد الطلبة حيث يتم خلافا لمؤهلاتهم ورغبات الكثير منهم مما يؤدي إلى الفشل والتأخر الدراسي، وبالتالي إلى تخريج طلبة بكفاءات ضعيفة؛
- الأمية الميدانية التي يعاني منها معظم خريجي التعليم العالي والتي يواجه بسببها الخريجي صعوبات في تطبيق ما تعلموه، والخوف والقلق من مواجهة المهنة؛

⁷مداني بن شهرة، "التنمية المحلية بين واقع حاملي الشهادات العليا وسوق الشغل"، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية يومي 13-14 أبريل 2011، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص. 111.

- سوء توزيع الخريجين أحيانا، أو توزيعهم عشوائيا على قنوات ليس لها علاقة بتخصصاتهم أو بما درسوه، وهو ناتج عن سوء التخطيط وعدم توافر أجهزة العمل المساعدة أو عدم توفر المشاريع التي توظفهم.

2.1.2- أسباب متعلقة بطبيعة سوق العمل

أم فيما يتعلق بظروف وطبيعة سوق العمل المحلي، فهو يعاني من تشوهات كثيرة أحدثت خلالها واضحا في أداء العمالة من خلال⁸:

- عدم توازن آليات العرض والطلب على اليد العاملة المؤهلة في السوق المحلية؛
- المهارات المتوفرة لدى الخريجين لا تتوافق مع طبيعة الأعمال التي تقدمها جهات التوظيف في القطاعين العام والخاص؛
- مستوى الاتصال بين الجامعات وبين جهات التوظيف ليس على مستوى الفعالية المطلوبة؛
- عدم توفر فرص العمل في نفس اختصاص الخريجين بسبب التضخم في أعدادهم وتركزهم في اختصاصات معينة تفوق الحاجة لهم بعد التخرج؛
- ارتفاع أعداد المشتغلين بقطاع الخدمات بسبب تغير اتجاهات معظم الناس ودعمهم لمبدأ التوجه المادي أو العمل الحر وجمع المال عن طريق العمل في التجارة.

2.2- متطلبات الموازنة بين التعليم العالي وسوق العمل

لكي يتم التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل في جميع مستوياته، لا بد من توفير الاحصاءات والبيانات اللازمة للقيام بـ⁹:

- تصميم وتخطيط الهياكل التنظيمية واللوائح والوسائل والإجراءات المنظمة للعمل في قطاعات المجتمع؛
- دراسة احتياجات المؤسسات الاقتصادية الحالية والمستقبلية؛
- تحديد الدور الفعلي لمؤسسات التعليم العالي لتلبية احتياجات سوق العمل؛
- تخطيط السياسة التعليمية للتعليم العالي، وفقا للاحتياجات الفعلية والمستقبلية وتأهيل الكوادر البشرية حسب التخصصات والمستويات والقوى اللازمة لسوق العمل وخطط التنمية المرسومة؛

⁸ مداني بن شهرة، مرجع سابق، ص. 112.

⁹ غربي صباح، " دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي دراسة تحليلية لاتجاهات القيادات الادارية في جامعة محمد خيضر بسكرة" ، رسالة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع تخصص تنمية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014، ص. 146.

-تحقيق الملائمة والتلاقي بين ما تقدمه مؤسسات التعليم العالي وما يتوقعه المجتمع، وتشمل هذه الموائمة سياسات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل؛

-ضمان الجودة والنوعية وتشمل مدخلات التعليم ومخرجاته وعملياته وتنطوي على الجودة في مستوى العاملين ومستوى الأهداف ومستوى الأساليب ومستوى الطلبة ومستوى الخدمات المادية وطرق إدارتها؛

-تطوير التسيير والتمويل مثل استثمار الموارد وتنوع مصادرها وتعاون المؤسسات الفاعلة؛

-توثيق التعاون والشراكة لمواجهة أزمة الالتحاق بالتعليم العالي وإدارة وتمويلا واشرافا، وأن يصبح التعليم العالي مهمة المجتمع.

3-تجارب ناجحة في الموائمة بين التعليم العالي وسوق العمل

غياب التناسق والتفاعل بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات سوق العمل، لها أثر بالغ على تطور الاقتصاد ونموه، نتيجة الفجوة التي تنشأ بين الاعداد الجامعي والمهني وبين متطلبات سوق العمل، ومن جهة أخرى بين أهداف ومضامين المناهج واحتياجات المؤسسات والإدارات، وهناك العديد من الدول التي اتجهت نحو الملائمة بين كفاءات وخريجي مؤسسات التعليم العالي، واحتياجات ومتطلبات المؤسسات التي تستقبلهم في سوق العمل.

3.1-تجربة ناجحة في التعليم العالي في لبنان "المعهد الجامعي للتكنولوجيا"

بعد الحرب وفي انطلاقة مشاريع إعادة البناء والانماء، اعتمدت توجهات لإدخال التعليم الجامعي التكنولوجي في منظومة التعليم العالي في لبنان، وقد بادر رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري بإجراء عملي لتشجيع ودعم هذا التوجه، بإنشاء معهد جامعي في الجامعة اللبنانية وبالتعاون مع الحكومة الفرنسية ومع مؤسسة الحريري، وقد وضع لرئيس الحريري بتصرف هذا المعهد من ملكه الخاص أرضا ومباني في مدينة صيدا، وقد سبق انشاء هذا المعهد اجراءات تمهيدية، حيث وضعت لجنة من الاختصاصيين تصورا لمستوى الاحتياجات الأكاديمية المرتبطة بالمشروع، وفقا للواقع اللبناني والاقليمي، وتم على ضوءه اختيار اطار الاختصاصات والآليات التربوية للإعداد الأكاديمي والتطبيقي المطلوب، وحددت اهداف انشاء المعهد باعداد كوادر تكنولوجية، بالتعاون مع المؤسسات الاقتصادية المعنية، تكون قادرة على¹⁰:

-الانخراط مباشرة في مؤسسات سوق العمل لأداء مهمات ذات طابع تطبيقي؛

-التكيف مع محيط فني متعدد الخدمات؛

-متابعة المستجدات التكنولوجية والعلمية.

¹⁰علي اسماعيل، بيار جدعون، الموائمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي" ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، بيروت 6-10 ديسمبر 2009، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ص.ص. 16-19.

وضعت تنظيمات إدارية وأكاديمية خاصة بهذا النوع من مؤسسات الاعداد في التعليم العالي، صدرت بالمرسوم رقم 96/8741 الخاص بانشاء معهد جامعي للتكنولوجيا في الجامعة اللبنانية، والمرسوم 96/8864 المحدد للشروط والمعايير لانشاء معهد جامعي للتكنولوجيا، وتتلخص تلك الشروط في ما يلي:

- للمعهد مجلس ادارة يضم ممثلين عن الهيئات المؤسسة وعن مؤسسات اقتصادية وأئمانية، وللمعهد مجلس علمي يضم المسؤولين الأكاديميين فيه وخبراء؛

- يعمل المعهد في اطار نظام مرن من حيث التسيير الاداري والأكاديمي وتطوير المناهج وتوزيع الدروس والعلاقة مع مؤسسات التدريب (أجريت خلال 10 سنوات في المعهد الجامعي للتكنولوجيا في الجامعة اللبنانية خمسة تعديلات وتطويرات للمناهج وثلاثة تعديلات على نظام الدراسة والامتحانات)؛

- اعتمدت برامج دراسية مدتها ثلاث سنوات تقوّل إلى دبلوم جامعي للتكنولوجيا، إجازة جامعية في اطار النظام الجديد في اختصاصات منفتحة المجالات، خلافا لما هو متعارف عليه في مستوى التعليم المهني التقني (TS) الذي يعتمد تخصصا ضيقا يستكمل مسار المرحلة الثانوية التقنية والمهنية؛

- اعتمد في العديد من المقررات حوالي (70% من عدد المقررات المطلوبة) توزيع الحصص على دروس نظرية وأعمال موجهة (TD) وأعمال تطبيقية (TP)، وتوزيع للطلاب على شعب محدودة العدد في دروس TD و tp لضمان فاعلية أعلى للتدريس، حيث أن الأعمال التطبيقية تشكل ما يقارب 40% من الساعات المقررة في المنهاج؛

- اعتمد نظام تدريس كثيف مقارنة مع التدريس الجامعي التقليدي: حوالي 2400 ساعة تدريس في الاختصاص، خفضت إلى ما دون 2200 ساعة في ما بعد في اطار فلسفة نظام الأرصد والمقررات LMD، بالإضافة إلى مشروع تخرج وفترات تدريب لمدة 20 أسبوعا وزيارات ميدانية للمؤسسات ولمواقع العمل؛

- وزعت المقررات التعليمية إلى مقررات عامة أساسية، ومقررات داعمة للاختصاص ومقررات تخصصية موزعة على محاور الاختصاص لا تقل نسبها عن 60% من المنهاج؛

- يؤمن التعليم هيئة تعليمية تضم أساتذة جامعيين متخصصين وجامعيين من ذوي الخبرة المشهود لها في سوق العمل، خاصة في الأعمال التطبيقية، مما يوفر تواجدا عمليا بين مضامين الاعداد المطلوب في سوق العمل.

مع الاشارة إلى أن اعتماد نظام LMD بالمعهد الجامعي للتكنولوجيا في الجامعة اللبنانية، وصدور مرسوم رقم 2225 بتاريخ 2009/06/11 الذي ينظم القواعد العامة لهذه الدراسة، فتح المجال لإنهاء الدراسات ومنح شهادات الماستر المهنية في المعهد، والاختصاصات المفتوحة في المعهد الجامعي للتكنولوجيا في الجامعة اللبنانية تتمثل في¹¹:

¹¹ علي اسماعيل، بيار جدعون، مرجع سابق، ص.ص. 19-20.

-اختصاص هندسة مدنية أبنية وأشغال عامة؛

-اختصاص هندسة صناعية وصيانة؛

-اختصاص هندسة شبكات المعلوماتية والاتصالات؛

-اختصاص المعلّمة ماتيّة التطبيقية في إدارة الأعمال.

وقد تجاوز عدد المتخرجين من المعهد الجامعي للتكنولوجيا في الجامعة اللبنانية ألف متخرج في السنوات العشر الأخيرة، يحظى إعدادهم باحترام مؤسسات العمل، يتابع حوالي 35% منهم دراستهم مباشرة بعد تخرجهم بمستوى الماستر والهندسة والدكتوراه، كما يتابع الباقون دراستهم في اطار برامج خاصة بموازاة انخراطهم مباشرة في سوق العمل، ومحصلة هذا التوجه في التعليم الجامعي التكنولوجي محصلة ناجحة، خاصة في تجربة انشاء المعهد في الجامعة اللبنانية، وتعتبر نموذج للتعاون المثمر بين قطاع التعليم العالي الرسمي ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الاقتصادية استجابة لحاجات سوق العمل ولتطلبات مجتمع المعرفة¹².

2.3- التجربة التركية

إذا كان التعليم أساس أي نهضة فإن الدولة التركية في بداياتها اعتمدت التعليم كأداة لسلخ المجتمع التركي من ثقافته الإسلامية وتحويله إلى الثقافة الأوروبية البحتة، لكن مع محاولات السياسيين ذوي التوجهات الإسلامية ابتداء من مندريس وانتهاء بأوردغان تحولت السياسة التعليمية إلى التركيز على التنمية العلمية مع فرض التعليم الديني كمادة إجبارية لتعيد للمجتمع ثقافته الأصيلية، ويشكل التعليم الجامعي دعامة أساسية من دعائم النهضة التركية الحديثة، مرتكزا على كفاءة عالية في الأداء، وقناعة راسخة بأن التعليم يشكل حجر الأساس لمشروع النهوض بالأمة التركية، ويرافق ذلك إعلام قوي يركز جهوده على إقناع الناس بجمية النهضة التعليمية لرفع مستوى المعيشة وتحسين مستوى ونوعية الحياة في تركيا.

وعلى هذا الأساس سعت الحكومات المتتالية - لاسيما حكومة العدالة والتنمية- إلى تعزيز حصة التعليم من الميزانية العامة للدولة لتصل إلى 15%، وقد وضعت سياسات طموحة للنهوض بقطاع التعليم الجامعي بحيث يسهم في تطوير البلد بنواحيها المختلفة، ومن تلك السياسات¹³:

¹² علي اسماعيل، بيار جدعون، مرجع سابق، ص. 20.

¹³ الماحي ثريا، " نحو إستراتيجية فعالة لخلق علاقة مستقرة بين سوق التعليم و سوق العمل كحل للبطالة و طريق للتنمية المستدامة" ، 15-03-2015، رابط التّجميل:

-استقلالية الجامعات وعدم خضوعها للتغيرات الوزارية، ومن يضع الخطط وبرامج التعليم العالي هو المجلس الأعلى للجامعات، والوزارة وإدارة الجامعات هي جهات تنفيذية فقط، وهذا من شأنه تحقيق ثبات السياسات والخطط التعليمية، وأيضا تحقيق الشفافية والعلمية والوضوح والمتابعة والمحاسبة الدقيقة لمراحل التنفيذ، وإنشاء جهات يراقب بعضها بعض؛

- تتميز الجامعات التركية بالتميز من حيث أسلوب وآليات إنشائها؛ فهم يطبقون مبدأ يطلقون عليه (الحلول المتزامنة المتعددة الخلاقة) فعند إنشاء جامعة جديدة يتم وضع سياسة وخطط لحل عدة مشكلات، وتحقيق عدة أهداف محلية وقومية وثقافية علمية؛

-على الجامعة أن تكون معتمدة على ذاتها في توفير كل متطلباتها المادية والسلعية، كما عليها أن تفتح مجالات العمل أمام خريجها بعد تخرجهم؛

-يتم اختيار موقع الجامعة في المناطق المتخلفة أو العشوائية أو التي يخطط لتنميتها والنهوض بها أو حتى في الصحراء لجذب العمران إلى جوارها، ويسبق بناءها إنشاء عدد من المصانع المتنوعة، وهو ما يضمن فرص عمل لكثير من الأيدي العاملة، ويفتح الباب لإيجاد مجال حيوي لعمل الخريجين، وهذا هو معنى الحلول المتزامنة الخلاقة، يحل فيها مشكلات التخلف التعليمي والاقتصادي والبطالة والفقر، بحيث يتم علاجها بشكل تكاملي شمولي؛

-يفرض على أي جامعة تتأسس أن تقوم بعمل شراكة مع جامعة أوروبية أو أمريكية في كل مراحل التعليم العالي، على أن تكون الشراكة في نظم المقررات والأنشطة والمهارات والقدرات والامتحانات؛

-الاستفادة من الخبرات العلمية التركية المهاجرة أو العاملة في الخارج، في بناء الجامعات وإعداد برامج الجودة بها، وفي متابعة وتقويم العمل العلمي والتربوي والأكاديمي للجامعات؛

-يعد أهم عامل في نجاح النموذج التركي في التعليم هو إسهام الوقف الخيري والهيئات والمؤسسات الخيرية في دعم العملية التعليمية، حيث تقوم ببناء المدارس وتوفير المنح الدراسية، وتسهم في طباعة المنشورات العلمية، كما تقوم ببناء إسكانات الطلبة والإشراف عليها، كما أسس الوقف الخيري مدارس خاصة تقوم بتدريس اللغات الأجنبية وتشرف عليها، هذا إلى جانب دعم البحوث العلمية، ورجال العلم المشاركين بالأنشطة العلمية وتنظيم الندوات والمؤتمرات العلمية داخل وخارج تركيا للمساهمة في خلق بيئة علمية صحيحة.

ويعتبر النموذج التركي الذي يعتمد على مبدأ الحلول المتزامنة المتعددة الخلاقة، نموذج فعال يمكن من توفير تعليم عالي بجودة وكفاءة عالية، إلى جانب توفير مناصب عمل الذي يتم من خلال بناء المصانع إلى جانب الجامعات أي اعداد سوق العمل بالتزامن مع اعداد اليد العاملة.

خاتمة

من الضروري اعداد نظام تعليم عالي متكامل ومرن، يراعي متطلبات أصحاب العمل المتغيرة، ويتوافر على نظام معلومات فعال يوفر معلومات متكاملة عن احتياجات سوق العمل، وهذا يقتضي اشراك القطاع العام والقطاع الخاص في البرامج التعليمية والتكوينية، من خلال التوجيه وتحديد الحاجات والتمويل، وادخال مقادير ملائمة من المواضيع في مناهج التعليم، تعرف الطلبة الخريجين على آلية الاقتصاد وآلية سوق العمل وطرق البحث عن العمل والحصول.

فإذا كان الخريج على مستوى عالي من التكوين والتدريب، وعلى قدر واسع من المهارة والكفاءة، فهذا يعمل على خلق فرص عمل جديدة ويعمل على تحسين الكفاءات، ومواكبة التغيرات المهنية، فالتكوين والتدريب التي يجب أن يترافق مع المكتسبات النظرية في مؤسسات التعليم العالي من شأنها توفر لسوق العمل موارد بشرية مؤهلة ومستعدة للاندماج في بيئة العمل بسرعة وفعالية.

كما أن التكوين على العمل للحساب الخاص لا يعني فقط تشغيل المكون نفسه، فافتتاحه لمشروع صغير قد يخلق فرص عمل جديدة أمام أفراد آخرين في المؤسسة الصغيرة، وبذلك يساهم التعليم العالي في لعداد خريجين بمستويات وكفاءات واستعدادات تناسب سوق العمل من جهة، كما يمكنها أن تساهم أيضا في اعداد خريجين يستطيعون خلق فرص عمل أخرى، وبالتالي توسيع الطلب وفي سوق العمل أمام العرض المتزايد على مستواه.

المراجع المعتمدة في الدراسة

- سميرة بغداد، زهية عبا، "ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات"، مجلة الباحث، العدد 11، الجزائر، 2012؛
- علي اسماعيل، بيار جدعون، الموازنة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني عشر للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، بيروت 6-10 ديسمبر 2009، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم؛
- غربي صباح، "دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي دراسة تحليلية لاتجاهات القيادات الادارية في جامعة محمد خيضر بسكرة"، رسالة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع تخصص تنمية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014؛
- كاهي مبروك، "مخرجات التعليم العالي في الجزائر وتحديات سوق العمل دراسة ميدانية لخريجي جامعة قاصدي مرباح ورقلة"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص إدارة الموارد البشرية، جامعة الجزائر، 2010-
- 2011؛
- مختار عيواج، زهية بوديار، "التكامل بين مخرجات نظام LMD ومتطلبات سوق العمل في الجزائر"، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي الثالث حول تكامل مخرجات التعليم العالي مع سوق العمل في القطاع العام والخاص، يوم 1 ماي 2014، عمان 28، الأردن؛
- مداني بن شهرة، "التنمية المحلية بين واقع حاملي الشهادات العليا وسوق العمل"، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية يومي 13-14 أفريل 2011، جامعة محمد خيضر بسكرة؛
- مصطفى حسين باهي، ناهد خيري فياض، "اتجاهات التعليم العالي في ضوء الجودة الشاملة"، الطبعة الأولى، مكتبة أنجلو المصرية، القاهرة، 2009؛
- بلكوم، "علاقة التعليم والتكوين المهني بسوق العمل"، ص. 63، 15-03-2015، رابط التحميل:
<http://www.univ-tlemcen.dz/these/belkoum.pdf>
- الماحي ثريا، "نحو إستراتيجية فعالة لخلق علاقة مستقرة بين سوق التعليم و سوق العمل كحل للبطالة و طريق للتنمية المستدامة"، 15-03-2015، رابط التحميل:
- https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=3&cad=rja&uact=8&ved=0CCsQFjAC&url=http%3A%2F%2Fconfjo.jilwan.com%2Fconfjo2014%2Fdownload2014.php%3Ff%3Djalsa3%2F3_5.pdf&ei=dNkKVZeAIY_1apO0gcAE&usg=AFQjCNH_dxkgm9tZa1-KbvIRa13j8EoOtw&bvm=bv.88528373,d.d24